مشروع ريغان (**معاريف**، ١٩٨٢/١١/٢٩).

ويبدو هنا أن الخوف الاسرائيلي من الموقف الأميركي الرامي الى استغلال الحل في لبنان، كمنطلق لحل أزمة الشرق الأوسط، هو أحد الأسباب الرئيسية أيضاً لتصلب الموقف الاسرائيلي. فحكومة اسرائيل الرافضة لمشروع ريغان منذ اعلانه قبل أربعة أشهر تقريباً، تبذل المستحيل لافشاله، حتى وان كلفها الأمر خوض مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. وليس سراً أن العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية تزداد تأزماً منذ الاعلان عن هذا المشروع. فاسرائيل تعتبر أن الولايات المتحدة تهدف من ورائه الى تدعيم مواقعها في العالم العربي على حساب الانتصار العسكري الاسرائيلي في لبنان، حتى وان كان الأمر يتعارض ومصالح اسرائيل وأهدافها من الحرب. «فالتسوية في لبنان، كان من المفترض أن ترتكز على الاعتقاد الأكيد في العالم العربي، بأن هنالك تفاهماً اسرائيلياً ــ أميركياً، لكن الأميركيين اندفعوا نحو تركيز هذه التسوية على الاعتقاد بأن اسرائيل واقعة تحت الضغط الأميركي. والافتراض القائم لدى الادارة الأميركية هو أنه سيسهل عليها بهذه الطريقة اقناع الأردن والفلسطينيين بالانضمام الى مائدة المفاوضات حول [الضفة الغربية]. أي أنها ترغب في اغراء العرب واقناعهم بأنها تملك من القوة ما يكفي لفرض تنازلات على اسرائيل... الا أن ذلك أدى في النهاية الى تصليب الموقف العربي في موضوع لبنان، وأصبحت الحلول التي كان يمكن تحقيقها هناك بسهولة، قبل أسابيع قليلة، بعيدة المنال. لقد تسرَّع شولتز كثيراً، فبدلاً من التركيز على الموضوع اللبناني، من خلال ادراكه التام للاحتمالات الكامنة فيه، اندفع في العمل من أجل الحل الشامل، وفي نهاية المطاف واجه صدّاً في الجبهتين، بل وساهم بطريقة غير مباشرة في عودة ظهور العامل السوفييتي في المنطقة» (موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ويبدو أن اسرائيل تخوض معركة مجابهة المشروع الأميركي في المنطقة، على أكثر من صعيد، وليس في لبنان وحده. فالتصلب الاسرائيلي في لبنان، يقابله أيضاً تصلب موازٍ في المناطق المحتلة، حيث بدأت اسرائيل حملة عنيفة للقضاء على أي نفوذ أردني بين السكان، وذلك في موازاة اجراءاتها المتواصلة ضد كل مظاهر التأييد لـ م.ت.ف. فقد أثارت مطالبتها الأساتذة الجامعيين الأجانب في الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بالتوقيع على تصريح معادٍ لـ م.ت.ف. واصدارها فيما بعد توجيهات جديدة للتعامل مع السكان الفلسطينيين، خصوصاً أولئك الذين تربطهم علاقة ما بالأردن، هذا بالاضافة الى النشاط الاستيطاني المتزايد الذي تنفذه في تلك المناطق ــ أثار كل هذا استياء الادارة الأميركية وغضبها، خصوصاً وزير الخارجية شولتز الذي بادر الى لقاء رئيس بلديتي حلحول والخليل فهد القواسمة ومحمد ملحم، اللذين طردتهما اسرائيل من المناطق المحتلة، وذلك في وقت كانت وزارة الخارجية الأميركية تعلن فيه عزمها على درس امكان خفض المساعدات الاقتصادية لاسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ولقد انطرح موضوع خفض المساعدات الأميركية لاسرائيل، بشكل واسع خلال الأشهر الأخيرة، حيث اعتبرته الأوساط الاسرائيلية أحد الوسائل الرئيسية للضغط على اسرائيل. وكما يذكر، فقد طلبت اسرائيل زيادة هذه المساعدات للسنة المقبلة، أي ١٩٨٣، بأكثر من نصف مليار دولار. وعلى الرغم من موافقة الكونغرس على هذا الطلب، فان الادارة الأميركية لا زالت ترفض الاستجابة له (**عل همشمار**، ١٩٨٢/١٢/٢). ونشرت وسائل الاعلام الاسرائيلية مؤخراً معلومات كثيرة حول حجم المساعدات الأميركية لاسرائيل، التي بلغت منذ قيامها سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٨٢، أكثر من ٢٣ مليار دولار. وحسب قول البروفسور آساف رازين (أستاذ للاقتصاد في جامعة تل أبيب) فالقيمة الحقيقية لهذه المساعدات ستصل بعد سنة ونصف السنة الى الصفر، على افتراض أن حجمها السنوي سيبقى في مستواه الحالي، أي ٢,٢ مليار دولار. وسبب الانخفاض المتوقع في قيمتها، هو الارتفاع المتوقع بقيمة تسديد الديون التي ينبغي على اسرائيل تسديدها لواشنطن سنوياً، ابتداءاً من السنة المقبلة. وأشار رازين الى أنه بعد سنة ١٩٧٣، أقرضت الولايات المتحدة اسرائيل مبالغ كبيرة بشروط سهلة، تمثلت في السماح لها بتسديد الفوائد فقط عن هذه القروض خلال عشر